

## متابعة

وقّع رئيس الجمهورية ميشال سليمان يوم السبت الماضي مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2010 فور وروده من الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأحالته على المجلس النيابي... إلا أن هذه الخطوة «المتأخرة» جاءت مخالفة لاتفاق سابق يقضي بأن يطلع الوزراء على الصيغة النهائية للمشروع قبل اتخاذ أي إجراء نظامي في شأنه. كذلك فإن هذه الخطوة جاءت في ظل استمرار الضبابية في شأن مصير الحسابات المالية للسنوات الماضية

## توقيع مرسوم إحالة الموازنة

الوزراء لم يطلعوا على صيغته وحسابات السنوات الماضية عالقة



وزيرة المال ريا الحسن (أرشيف - هيثم الموسوي)

جرى على عجل، ولا سيما أن توقيع مرسوم إحالة مشروع قانون الموازنة على المجلس النيابي، جاء مخالفاً لما جرى التوافق عليه في جلسة مجلس الوزراء في 18 حزيران الماضي، التي أقر فيها المشروع، لكن بشرط أن يوزع على الوزراء بصيغته المعدلة قبل صدور مرسوم إحالته، وهو ما ورد بوضوح وصراحة في محضر الجلسة المذكور، إذ طالب بعض الوزراء بالاطلاع على نصه الحرفي النهائي لكي يتأكدوا من أنه يلبي تماماً ما اتفقوا عليه من تعديلات وإضافات وتصحيحات وشطب مواد قانونية، ويلبي كذلك مبدأ شمولية الموازنة الذي تقرّر احترامه

يسعى إلى تعطيل إنجاز الموازنة؛ في اليوم نفسه، أي الجمعة، صودف عقد اجتماع لكتلة «المستقبل» النيابية برئاسة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، الذي أبلغ أعضاءها بعد إثارة الموضوع أنه وقع «اليوم الجمعة» مرسوم إحالة مشروع قانون الموازنة على المجلس النيابي.

وفي اليوم التالي، أي في 10 تموز 2010، صدر عن دوائر القصر الجمهوري أن رئيس الجمهورية ميشال سليمان وقع «اليوم السبت» مشروع القانون «فور وروده» من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وأحالته على المجلس النيابي. هذا التسلسل يوحي بأن الأمر

نشرت «الأخبار» في عددها الصادر يوم الجمعة الماضي (9 تموز 2010)، تقريراً تحت عنوان «تنويم مشروع الموازنة مجدداً»، طرحت فيه تساؤلات عدّة عن أسباب تأخير توقيع مرسوم إحالته على المجلس النيابي، رغم مضي أكثر من 3 أسابيع على إقراره في مجلس الوزراء، مضافاً إلى تأخير غير مبرر منذ كانون الثاني، وهو الموعد الذي التزمت به الحكومة في بيانها الوزاري... كذلك طرحت في التقرير نفسه تساؤلات عن أسباب صمت معظم الذين واكبوا مناقشات الوزراء للمشروع ببيانات وتصريحات شبه يومية تتهم كل من أبدى رأياً فيه بأنه

للموازنة. ويؤكد أن مجلس الوزراء قرر وسطه في محاضره أنه قبل إرسال مرسوم مشروع قانون الموازنة إلى رئيس الجمهورية والمجلس النيابي يجب أن تراجع مع الوزراء المعنيين لمدة لا تتجاوز يومين، ومن ثم تتخذ مسارها نحو مجلس النواب، إلا أنه جرى تجاوز هذا الإتفاق وأرسلت الموازنة قبل أن يطلع عليها الوزراء. وتمنى ألا تكون لهذا التجاوز أي خلفية لنقض الأمور المتفق عليها، منها موضوع شمولية الموازنة والأملاك البحرية والإعفاءات وغيرها.

هذا التجاوز للاتفاق المدون في محضر مجلس الوزراء قد لا يكون عائقاً أمام مباشرة لجنة المال والموازنة النيابية بمناقشة المشروع، إلا إذا تبين أن هناك تناقضاً بين ما أقرّه الوزراء من مبادئ وأرقام ونصوص وتعديلات وبين الصيغة المحالة على المجلس النيابي، لأن وجود مثل هذا

بدءاً من موازنة هذا العام؛ ويوحى هذا التسلسل بأن العُدّة التي عطلت إنجاز المشروع حتى الآن لا تزال قائمة؛ فالمرسوم لم يشمل «فذلكلة الموازنة» التي يصير فريق الرئيس الحريري على اعتبارها شأنًا خاصاً بوزارة المال، وليست جزءاً لا يتجزأ من الموازنة، وذلك بهدف تكريس الفصل الحاصل بين الموازنة والسياسات الحكومية... كذلك إن إحالة المشروع على المجلس النيابي لم تتزامن مع أي تقدّم في معالجة مشكلة حسابات المالية العامّة عن السنوات الماضية بين عامي 2006 و2009، وهي السنوات التي أنفق فيها نحو 38 مليار دولار من دون أي قانون مالي تفرّضه الأحكام الدستورية والقانونية؛

ويقول رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب إبراهيم كنعان لـ«الأخبار» إنه لم يتسلم حتى الآن، بصفته رئيساً للجنة النيابية المختصة، الصيغة النهائية

2990

مليار ليرة

هي قيمة الإنفاق التي عدّته وزيرة المال ريا الحسن إنفاقاً قانونياً، لكونه من الاعتمادات المدوّرة من سنوات سابقة، وهي اعتمادات مصدقة من السلطة التشريعية. علماً بأن القاعدة الاثني عشرية تقتض عدم تجاوز حدود الإنفاق بعد إسقاط الاعتمادات غير المنفّذة وزيادة الاعتمادات المضافة.

أبعد من 11 مليار دولار

يلتقي الخبراء في الدستور، وعلى رأسهم الدكتور حسن الرفاعي، على أن رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة ارتكب مخالفة فاضحة في مجال إنفاق نحو 38 مليار دولار بين عامي 2006 و2009 من دون قانون مالي. ويوضح الرفاعي «أن الصرف على القاعدة الاثني عشرية يفهم خطأ؛ إذ إن الاثني عشرية هي لشهر واحد، هو كانون الثاني، وإذا تجاوزت عملية الصرف الشهر الأول من السنة، فهنا لا بد من قانون مالي للصرف، وهذا ما يسمى Loi De Finance، القاضي بأن يطلب أحد الوزراء فتح اعتمادات وفق قانون محدد لا على طريقة القاعدة الاثني عشرية على مدى أربع سنوات».



## قطاعات

صحة

صحة

## باسيل يطالب بنقل إدارة «البترون» إلى «الصحة»

في وزارة الصحة العامة لتسلّمه؛ مع الأخذ بعين الاعتبار في كل من الوزارة والضمان الاجتماعي إعطاء الموظفين كامل حقوقهم لجهة مستحقّاتهم المالية وكيفية استمرارية العمل لهم والمستشفى. ومن هذا المنطلق، أعلن أنه فوجئ مع وصول الحكومة الجديدة بأنه يجري العمل والبحث في صيغ أخرى مختلفة عن الاتفاق القائم وهي صيغ تثير الريبة في مصير إدارة المستشفى والخلفيات الكامنة وراءها؛ ومن جهة أخرى تؤوّل إلى تراجع نوعية الخدمة الحالية في المستشفى وتؤدي إلى حالة من القلق نتيجة الفترة المؤقتة الممدّدة والمجددة مالياً وإدارياً وفنياً. ولفت إلى أنه بعد مراجعة وزير الصحة لتسلم المستشفى وعدم رغبة الضمان في التجديد له، طالب باسيل وزير الصحة باتخاذ الإجراءات اللازمة بالاتفاق مع كل المعنيين لتسلم المستشفى، كما دعا الضمان إلى تمديد إدارته الفترة اللازمة لتحقيق الانتقال السليم.

(الأخبار)

أعلن وزير الطاقة والمياه جبران باسيل أنه «سيقف بالمرصاد» في وجه أي «محاولة مشبوهة» لغايات خاصة تؤدي إلى إقفال مستشفى البترون أو إلى تحويله عن غايته في خدمة أبناء المنطقة ضمن التعريفات والأكلاف التي تتلاءم مع قدراتهم. وأشار في بيان أمس إلى أن مستشفى البترون يقع مرة جديدة ضحية الإهمال إذ إنه أصبح منذ نهاية شهر حزيران خارج مدة التمديد التي أقرها له مجلس إدارة الضمان الاجتماعي بغية انتقاله إلى وزارة الصحة العامة وهو الأمر الذي كان قد تم التوافق عليه بعد اجتماعات عديدة شارك فيها وزير الاتصالات جبران باسيل ونواب المنطقة ووزير الصحة محمد جواد خليفة ووزير العمل آنذاك محمد فنيش والمدير العام للضمان الاجتماعي محمد كركي ورئيس مجلس إدارة المستشفى ومديره ونقابة الموظفين واللجنة الطبية فيه، حيث وضع الحل على أساس تمديد إدارة الضمان الاجتماعي للمستشفى لفترة انتقالية محدودة تبدأ في خلالها التحضيرات اللازمة

## ماذا يحدث في مستشفى جزين الحكومي؟

«احتكار المستشفى ومداخله وأمواله وهباته وتحويل أهدافها من العام إلى الخاص». وأشار إلى تراكم الديون والعجز وتأخر المستحقّات ورواتب الموظفين كما يجرّ المستشفى وموظفوه إلى العمل السياسي المخالف للقوانين الإدارية وتهديدهم بمسك رقابهم سياسياً ومالياً من أجل تغليب فئة على فئة ومن أجل تأمين حماية ذاتية لممارسات غير قابلة للحماية. وانتقد أسود عمل الهيئات الرقابية وخصوصاً قرارات التفتيش المركزي، وأخرها وقف ملف الشكوى المقدمة بحق رئيس مجلس الإدارة المنتهية ولايته وحفظه دون إجراء تحقيق رغم المخالفات القانونية الجسيمة وما كان سينتج عنها. وسال عن كيفية تعيين مسؤولي المحاسبة في المستشفى الحكومي في جزين وعن مؤهلاتهم وقراراتهم ومن وقع عليها ولأية غاية وما هي أجورهم مقارنة مع غيرهم وما هي صلة القرى معهم، وكيف تمارس وتمسك أعمال المحاسبة؟ (الأخبار)

يعاني مستشفى جزين الحكومي أزمة مزمنة بدأت أصداؤها تتخطى جدران المستشفى وأروقته إلى العلن، إذ كشف النائب زياد أسود أن المستشفى أصبح رهناً للاحتكار لسوء الإدارة التي يتحمّل مسؤوليتها رئيس مجلس الإدارة الحالي المنتهية ولايته، منهما الأخير بتبديد أموال المستشفى «لإثراء نفسه ومن يدعمه». وأوضح أسود أن الحقوق والالتعاب والمكافآت تدفع من حساب المستشفى والناس إلى «اللبعض ممن يتولى المسؤولية العامة في جزين»، كما يُعتدى على صلاحيات المديرين ويلغى دورهم وحقوقهم ووظائفهم وحدودها بتصرفات تسلطية، أدت إلى تسجيل شكاوى متعددة في وزارة الصحة والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة.

وأثار أسود موضوع استبعاد الأطباء وعزل البعض منهم، للوصول إلى بقاء جراح وحيد في المستشفى، وذلك رغم وجود أكثر من 250 طبيباً من أبناء جزين، والهدف بحسب أسود هو